فقه التأصيل
وضوابط التجديد في الفكر الإسلامي

بقلم: الدكتور سعيد فكرة
رئيس المجلس العلمي وأستاذ السياسة الشرعية
بكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ـ باتنة

إن الناظر إلى تاريخ الفكر الإسلامي والمتتبع لمظاهره وآثاره يرى ضرورة الوقوف أمام هذا الفكر الثري تقويما لمسيرته، وترشيدا للناشئين في رحابه.

ولقد كانت وقفتي في هذا البحث مع الفكر الإسلامي في أصالته ومعاصرته، وكان الدافع لهذه الدراسة ما وجدته من الخلط في هذا الموضوع بين مصادر الإسلام ومحاولات الفهم والشرح والاستنتاج التي تنسب إلى الإسلام.

وما وجدته من محاولة إقحام قضية القديم والجديد، والتراث والتجديد، والأصالة والتجديد بصورة تجعل القارئ أمام صراع بين القديم والجديد، وتجعل من كل جديد سيفا يبتر الأصالة.

كما وجدت محاولات تبذل بدهاء لكي لا تناصب الأصالة العداء، بل تبقى على اسمها تبركا في بناء كل جديد المنفصل عن الأصالة بدعوى أن كل شيء في تطور

ورأيت في مواجهة محاولات الهدم للفكر الإسلامي من يرى أو واجب الفكر الإسلامي الوحيد أن يرد على هذه الهجمات، وأن، دور المفكر المسلم هو دور الدفاع فحسب حتى صارت سمات الفكر في هذا العصر دفاعية. ولا يبدو فيها جانب التأصيل، وأعطى ذلك فرصة لأعدائه في وصفه بأنه فكر لا يهتم بالإنشاء والإبداع ليبرر أو ليوفق.

من أجل هذا أحببت أن أقتحم هذا المجال لأحدد المصطلح حتى يرتفع اللبس، ولأجلي أمر التأصيل والتجديد وهل هي قضية صراع؟ وما هو التأصيل؟ وما هو التجديد؟ ثم بيان وجه التأصيل في قضايا فكرية واكبت مسيرة المفكر الإسلامي في عصوره وما هي الأسباب التي تجعل التجديد في صراع مفتعل مع التأصيل؟ وذلك بمناقشة

موضوع التقدم العصري في الجوانب المادية. وهل يستلزم ذلك نظما وقيما لا أصالة فيها؟ وهي القضية التي عرفت في تاريخ الفكر (بقضية العلم والدين). وما هو التصور الإسلامي الصحيح لهذه القضية فيما يتعلق بالحوادث وتجددها. وفيما يتعلق بالإنسان وتقلبه في العصور؟

هذه جملة أسئلة يقتضيها البحث العلمي وقد أصوغها بعنوان محدد أقصد منه بيان حقيقة التأصيل وفهمه وتحديد ضوابط التجديد لذلك أجملت عنوان البحث بـ:

فقه التأصيل وضوابط التجديد في الفكر الإسلامي.

ولا أزعم أنني سأوفي هذا الموضوع حقه في هذا البحث ولكن حسبي أن أفتح الباب لمناقشة هذا الموضوع لأهميته ولأثير الحوار في جوانبه. وأسأل الله العون والتوفيق فهو حسبي ونعم الوكيل.

مقدمة: المسألة 1: تحديد المصطلحات:

إن السلامة في التفكير تجاه أي موضوع تأتي إذا كانت معالم الموضوع واضحة لدى المفكر.

وتتضح معالم الموضوع بوضوح المصطلحات فيه؛ ولذلك أرى لزاما علي وبين يدي هذا الموضوع ـ أن أمهد له بتعريف دقيق للمصطلحات الواردة في العنوان وجملة المصطلحات هي:

1 ـ الفقه
2 ـ التأصيل
3 ـ الضوابط
4 ـ التجديد
5 ـ الفكر الإسلامي

الفكر الإسلامي فهو تلكم الجهود العقلية المبذولة في محاولة فهم الإسلام من مصدريه: الكتاب والسنة.

فالعلماء المسلمون في كل عصر يقبلون على القرآن الكريم، وعلى السنة المطهرة ويأخذون منها ما يفهمون فهذا فكر، ونظرا لأن مجال التفكير في الكتاب والسنة فهو إسلامي أي فكر في مصدر الإسلام.

ولما كانت الأفهام تتفاوت والعقول تتباين، والهمم كذلك تعلو وتهبط، كان من البديهي أن تتفاوت حصيلة التفكير.

ولما كان ذلك يتكرر كل عصر، وجدنا حصيلة كبيرة من الفكر المنسوب إلى الإسلام أي من الفكر الإسلامي.

والناس في هذا مسالك متعددة القصد منها التنوع والاجتهاد فمنهم من يأخذ بظاهر النص ومنهم من يعتمد سلك التأويل ومنهم من يعتمد الرأي ومنهم من يعتمد مجموعة من النصوص في غياب بعضها ومنهم من يعتمد القياس ونغمه ومنهم من يرحب بتحالف ويشجعه ومنهم من يضيف صورة بالتخالف فيتهم غيره من المخالفين بالخطأ ويسوقه هذا إلى الأفكار غير الشرعية وبناء على هذه الإشكالات رأيت من الضروري التمييز بين ما نسميه فكرا إسلاميا وبين الإسلام في مصدريه.

فقد يصيب المفكر المسلم الحق في الكتاب والسنة، وذلك خير وقد يجانبه الصواب، ولذلك يبقى الخطأ على صاحبه، ولا ينسب إلى الإسلام.

فإذا عرفنا ذلك وميزنا بين الفكر والإسلام في مصدريه فما معنى الأصالة:

إن التمييز الذي ذكرته يجعل عندي الميزان الذي أزن به الفكر في أي عصر من العصور.

فسلامة الفكر وصحته يستوجب عرضه على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فإذا وافق ما جاء فيهما كان فكرا أصيلا.

وتكون الأصالة ــ إذن ــ هي موافقة الفكر لما جاء في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وبمعنى آخر أن تكون نتائج جهده العقلي في محاولة الفهم لما جاء به الإسلام منسجمة مع روحه وقواعده ومقاصده فمقدار هذه الموافقة تكون الأصالة.

والموافقة هذه تأتي بوجوه متعددة منها:

الموافقة الموضوعية

الموافقة المنهجية

الموافقة في الغاية

فأما الموافقة الموضوعية: فتظهر في حصيلة الفكر وتناسقها مع معطيات الكتاب والسنة.

وأما الموافقة المنهجية فتظهر في اتباع الأسلوب الذي اتبعه القرآن الكريم في عرضه الموضوعي لمضامينه لأن في ذلك العرض غاية حتى لا يتم إعلاء جانب من الإنسان على حساب جوانب أخرى.

وأما الموافقة في الغاية فتظهر في الآثار التي يمكن أن ترتب على هذا الفكر وهذه المجالات في الأصالة ستتضح أكثر عندما نتناول لذلك أمثلة نبين فيها وجه الأصالة وكيف يمكن أن يتغير.

وإذا كان من الممكن ــ إذن ــ أن نصف الفكر بالأصالة عند موافقته لما في الكتاب والسنة فإنه يمكننا أيضا أن نصف المفكر بأنه أصيل إذا بنى على الكتاب والسنة فاستجاب لما فيهما، وسلك منهجهما وتغيا غايتهما.فإذا كان هذا هو معنى الأصالة هو المراد من التجديد.

المعاصرة هي أن يعيش المرء في عصره عارفا بزمانه مقبلا على شأنه بأصالته، آخذا بمقتضيات عصره.

إن الفكر الإسلامي في عصوره المتتابعة لا يعيش في الميدان وحده، بل يوجد في كل عصر من العصور فكرا أخرى. قد تتفق في بعض الجزئيات معه، وقد تختلف في الكليات والجزئيات فكيف يتعامل معها الفكر الإسلامي؟ كما يوجد في كل عصر من العصور ثمرات لاكتشافات علمية في مجال العلوم التجريبية، تيسر على الناس حياتهم المادية فما موقف المفكر المسلم المعاصر لها منها؟

وقد تصحب هذه المكتفات بأفكار أصحابها فيكون المكتشف مفيدا، وفكر صاحبه سقيما فكيف يكون التعامل مع كل هذه الصنوف من لوازم العصور؟ إن المعاصرة هي وجود المسلم بأصالته الإسلامية في وسط هذا الركام يتفاعل معه: فلا يقصر في الآخذ بما يقتضيه عصره من تقدم مادي حتى لا يكون تابعا لغيره فيما يتعلق بشؤون حياته.

فللتبعية لا تنسجم مع الأصالة والمعاصرة انطلاق بالأصالة والبناء الذاتي لمحاورة الأفكار المعاصرة، فإن وجد منها ما ينفع أخذه وجعله منه "فالحكمة ضالة المؤمن" إنه يأخذها إليه لتكون منه لا ليكون منها.

وإن وجد منها ما لا يستقيم بين فسادها حتى يأمن الناس شرها فالمعاصرة إيجابية تفاعل بالأصالة. وأخذ وعطاء بوعي وفطنة لا يؤخذ ما يفسد، ولا يترك ما ينفع.

ولذلك فإن المعاصرة لا تكون بغير أصالة. وإن وجد في عصر من العصور معاصرة بغير أصالة كانت أهواء ومفاسد تنخر في عصرها. وإذا كانت هناك أصالة حقا فمن مقتضياتها المعاصرة وسيتضح لنا ذلك إن شاء الله تعالى عند التفصيل.

حقيقة التأصيل والتجديد:

بعد أن وقفنا على التعريفات السابقة يبقى أن نتناول حقيقة التأصيل والتجديد من خلال فهمنا لحقائق الإسلام.

لكي يكون الفكر المنتسب إلى الإسلام أصيلا ومجددا ينبغي أن يجمع بين أمرين، بين موافقة موضوعية ومنهجية وموافقة في الغاية لما جاء في كتاب الله تعالى وسنة رسوله، وبين معرفة واعية بالعصر الذي نعيش فيه،ليتفاعل معه بأصالته.وذلك يقتضي منا أن نتناول في هذا الموضوع مايلى:

1-جانب التأصيل.

2-جانب التفاعل.

وتكون الأصالة والتجديد في حقيقتهما في تعانق الجنين،وعلى هذا التعانق كان الفكر الإسلامي في مراحله الأولى، مع تفاوت يسير في درجات القوة في الأصالة. وكذلك في المعاصرة.

وإن كان الفكر الإسلامي منذ سقوط الخلافة قد ضعفت جوانب الأصالة فيه، وأخذ جانب التفاعل في المعاصرة موقف المدافع في مواجهة الضربات المتتابعة التي وجهت إليه، فشغل عن التأصيل بالدفاع.

وهذه الحالة الأخيرة جعلت للهجمات تأثيرا على الأصالة.

أدوات التجديد:

ويمكن حصر بعض الأدوات التي تعين المفكر على التجديد في:

أ \ فقه النص في ضوء المقاصد الشرعية الكلية بحيث تدور الجزئيات حول محور الكليات وترتبط الأحكام بمقاصدها الحقيقية.

ب\ فهم الواقع في ضوء المعالم الكبرى للوحي، ونريد بذلك فقه الواقع والعلم به علما يتيح للناظر الحكم عليه حكما صحيحا تحقيقا للقاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره". وفقه الواقع يقوم على

دراسته دراسة علمية موضوعية تستكشف جميع أبعاده وعناصره، والعوامل المؤثرة فيه.

ج\ تحديد الاستطاعة محل تنزيل النص.

د\ تحقيق التفاعل بين العقل والنقل.

هـ\ اعتماد منهج النقد والمراجعة والتقويم والمشاورة.

هذه بعض الأدوات التي نعتقد أنها تساعد على إحياء عملية التجديد.

التجديد تكليف شرعي مستمر:

إن التجديد تكليف شرعي، وهو بمثابة الحجر الأساس في عملية النهوض والاجتهاد. وحيث إن الوقائع والحوادث غير متناهية والنصوص محددة، فتنزيل النصوص على الوقائع عمل تكليفي وشرعي، وهذا لا يكون إلا من أهل العلم الذين أوتوا الحكمة وفصل الخطاب، وهذا التنزيل أمر مطلوب شرعا يقتضيه الاجتهاد والتجديد.

ولعل الحديث الذي رواه أبو داود عن أبي هريرة، وهو: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها"؛ تكليف شرعيا لابد من تحقيقه.

وفي ضوء معنى الحديث يتضح أن التجديد والاجتهاد تكليف شرعي يستوجب تحقيقه.

التجديد منوط بالأمة عند انقطاع الوحي:

قال صلى الله عليه وسلم: "مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بنيانا فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية من زواياه، فجعل الناس يطوفون به ويعجبون له ويقولون: هلا وضعت هذه اللبنة". قال: "فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين". البخاري.

فانقطاع الوحي وتوقف النبوة عاملان أساسيان يؤكدان إناطة التجديد والاجتهاد بالأمة. فانقطاع الوحي يعني انقطاع التصويب والتقويم بقيم الكتاب والسنة، وهذا يعني أن التقويم الذي هو أداة التجديد، بل هو التجديد ذاته، أصبح ذاتيا من الأمة تقوم هي بذاتها لتقويم ذاتها في ضوء الكليات العامة لنصوص الوحي.

فالأمة هي التي تجدد وتقوم وتحدد الخلل وتعيد الأمور إلى نصابها، وأهل العلم هم الذين يتصدرون المهمة.

ولما كانت الرسالة متسمة بالخلود والخاتمية، ونعني بذلك خلود الرسالة بكلياتها وجزئياتها باستقامتها وثبات مبادئها وصلاحها وتحقيق هذا لا يكون إلا بالتجديد والاجتهاد الذي يعتبر من مقتضيات الرسالة الخالدة ولوازمها، وبتعبير آخر: إن تحقيق الخلود يعني إنزال النص على الواقع في كل زمان ومكان وموافقته لذلك. وبهذا يكون التجديد منوطا بالأمة في كل زمان ومكان لا يعتريها النقص ولا تقف عاجزة أمام أي جديد كان.

ضوابط التجديد:

1 ــ في الموافقة الموضوعية: وتبدو في تناول الفكر للقضايا والمفاهيم التي تضمنها القرآن الكريم، وتضمنتها السنة، دون العناية ببعضها وإهمال البعض فيكون موضوع الفكر الإسلامي التأصيل لموضوعات الإسلام جميعا، تأصيل جانب العقيدة،وتأصيل جانب الأخلاق.

والمفكر المسلم تبدو أصالته في موافقة فكره لكل هذه القضايا في الكتاب والسنة ولا يعني ذلك أنه ينازع الفقيه، أو الأصولي أو المحدث أو المفسر كلا إنه يقف على حقائق العقيدة وخصائصها وآثارها، ويقف على حقيقة العبادة وخصائصها وآثارها.

ويقف على أساس المعاملات وأثرها في الأفراد والمجتمعات. إن الفكر الأصيل هو الذي لا يدع جانبا من الجوانب التي تبني الفرد والمجتمع إلا ويجليها لتكون لبنات في بناء الشخصية المسلمة، إن الموافقة الموضوعية لا تنسجم مع إعلاء جزء مما اشتمل عليه القرآن الكريم والسنة المطهرة والتغاضي عن أجزاء أخرى.

إن القرآن الكريم تضمن ما يسعد الإنسان والحياة في كل الجوانب، فينبغي أن يكون الفكر المنتسب إليه كذلك "... ما كان حديثا يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون"[1] هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم

[1] ــ سورة يوسف آية 111

الكتاب. وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وما يعلم تأويله إلا الله. والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا، وما يذكر إلا أولوا الألباب"[2].

ولذلك فإن أصالة المفكر المسلم تتمثل في الأخذ الكلي لما جاء في الكتاب والسنة، ولا يكون الفكر أصلا إلا إذا تحققت الوحدة الموضوعية.

ولكي يتضح هذا المعنى أقول: لا يمكن الفصل في الفهم إلا بإجماع موضوعي يجتمع بين حقائق العبادة والعقيدة والمعاملات.

إذا كان ما في الكتاب والسنة موجه إلى الإنسان، وإذا كان هذا الإنسان كلا متكاملا، (لا يستطيع أن تفصل عقله عن قلبه، ولا تستطيع أن تفصل قلبه عن جوارحه) فإنك لا تستطيع أن تفصل موضوعات الكتاب والسنة بعضها عن بعض، وتجعل بين هذه الموضوعات حدودا، وتدرس كل موضوع على حدة، ويصير لكل موضوع متخصصون، لا يعون بقية الموضوعات، ولا يدركون ما بينها من ترابط.

كما ينبغي أن نقرر ــ أن هذا الفصل لم يعرفه المفكرون المسلمون منذ عصر الصحابة إلى عهد قريب، على الرغم من بروز بعضهم بروزا واضحا في بعض الفروع، ولكنه يعي كل الفروع، وتستطيع أن ترى ذلك بسهولة في مؤلفاتهم التي وصلت إلينا، فالمفسر كان محدثا وفقيها، وعالما بعقيدته ولغته وأصول هذه الفروع.

إن التقسيم الذي صارت إليه العلوم المضافة إلى الكتاب والسنة تفقد أصالتها إذا فقدت صلتها بالكتاب والسنة، وهذه الصلة تبدو في ترابطها وتعانقها، وهذا التقسيم لا ينبغي أن يتجاوز حدوده التعليمية فهو تقسيم تعليمي فحسب وليس تقسيما واقعيا، إنه تقسيم للتعريف والاستيعاب، وليس تقسيما للفصل والتباعد[3]. ولقد أدرك ما بين هذه العلوم من ترابط ضروري كل من أرخ لها، وكتب فيها، فالشاطبي ــ مثلا يقول عنها: العلوم المضافة إلى القرآن الكريم تنقسم على أقسام

---

[2] ــ سورة آل عمران 7

[3] ــ إقرأ أثر هذا التقسيم في انحراف التصور ص 180 من خصائص التصور الإسلامي للأستاذ سيد قطب

ويذكر في ذلك ما يراه من أقسام إذا نظرت فيها وجدت أنه لا غنى لعلم منها عن الآخر، وهذه الأقسام هي:

1 ــ (قسم) هو كالأداة لفهمه واستخراج ما فيه من الفوائد، والمعين على معرفة مراد الله تعالى منه: كعلوم اللغة العربية التي لا بد منها، وعلم القرآن والناسخ والمنسوخ وقواعد أصول الفقه وما أشبه ذلك...[4]

2 ــ (قسم) مأخوذ من جملته من حيث هو كلام، لا من حيث هو خطاب بأمر أو نهي أو غيرهما، بل من جهة ما هو، وذلك ما فيه من دلالة النبوة، وهو كونه معجزة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن هذا المعنى ليس مأخوذا من تفاصيل القرآن، كما تؤخذ منه الأحكام الشرعية، إذ لم تنص آياته وسوره على ذلك مثل نصها على الأحكام بالأمر والنهي وغيرهما، وإنما فيه التنبيه على التعجيز أن يأتوا بسورة مثله، وذلك لا يختص به شيء من القرآن دون شيء، ولا سورة دون سورة، ولا نمط منه دون آخر، بل ماهيته هي المعجزة له، حسبما نبه عليه الصلاة والسلام "ما من الأنبياء نبي إلا أعطى من الآيات ما مثله أمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحيا أوحاه الله إلي، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة"[5] فهو بهيأته التي أنزله الله عليها دال على صدق الرسول عليه الصلاة والسلام.[6]

3 ــ (قسم) هو مأخوذ من سنة[7] الله تعالى في إنزاله، وخطاب الخلق به، ومعاملته لهم بالرفق والحسنى، من جعله عربيا يدخل تحت نيل أفهامهم، مع أنه المنزه القديم، وكونه تنزل لهم بالتقريب والملاطفة والتعليم في نفس المعاملة به، قبل النظر إلى ما حواه من المعارف والخيرات. وهذا نظر خارج عما تضمنه القرآن من العلوم. ويذكر الشاطبي في ذلك أنواعا من القواعد الأصلية، والقواعد الفرعية، والمحاسن الأدبية فيقول:

---

[4] ــ الموافقات 370/3

[5] ــ متفق عليه وانظر تخريجه في هامش الموافقات 367/3

[6] ــ الموافقات 376/3

[7] ــ استبدلت كلمة سنة بكلمة عادة التي جاءت في كلام الشاطبي 377/3

أ ــ 1 فمن ذلك عدم المؤاخذة قبل الإنذار، ودل على ذلك إخباره تعالى عن نفسه بقوله "وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا" فجرت سنة الله في خلقه أنه لا يؤاخذ بالمخالفة إلا بعد إرسال الرسل.

ب ــ زمنها ترك الأخذ من أول مرة بالذنب، والحلم عن تعجيل المعاندين بالعذاب.

ج ــ ومنها تحسين العبارة بالكتابة ونحوها في المواطن التي يحتاج فيها إلى ذكر ما يستحي من ذكره في عادتنا كقوله تعالى:"أو لامستم النساء"

د ــ ومنها التأني في الأمور، والجري على مجرى التثبيت. والأخذ بالاحتياط، وهو المعهود في حقنا، فلقد أنزل القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم نجوما.

هـ ــ ومنها كيفية تأدب العباد إذا قصدوا باب رب الأرباب بالتضرع والدعاء، فقد بين مساق القرآن آدابا استقرئت منه، وإن لم ينص عليها بالعبارة فقد أغنت إشارة التقرير عن التصريح بالتعبير.

والحاصل أن القرآن احتوى من هذا النوع من الفوائد والمحاسن التي تقتضيها القواعد الشرعية، على كثير يشهد بها شاهد الاعتبار، ويصححها نصوص الآيات والأخبار[8].

4 ــ (قسم) هو المقصور الأول بالذكر، وهو الذي نبه عليه العلماء، وعرفوه مأخوذا من نصوص الكتاب منطوقها ومفهومها، على حسب ما أداه اللسان العربي فيه، وذلك أنه محتو من العلوم على ثلاثة أجناس هي المقصود الأول:

أحدهما: معرفة المتوجه إليه، وهو الله المعبود سبحانه.

والثاني: معرفة كيفية التوجه إليه

والثالث: معرفة مآل العبد ليخاف الله به ويرجوه.

وهذه الأجناس الثلاثة داخلة تحت جنس واحد هو المقصود، عبر عنه قوله تعالى:"وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون" فالعبادة هي المطلوب الأول، غير أنه لا يمكن إلا بمعرفة المعبود...

فالأول: يدخل تحت علم الذات والصفات والأفعال، ويتعلق بالنظر في الصفات أو في الأفعال النظر في النبوات... وفي كل أصل ثبت

---

[8] ــ أنظر الموافقات 3/377/378/379

للدين علميا كان أو عمليا، ويتكمل بتقرير البراهين، والمحاجة لمن جادل خصما من المبطلين.

والثاني: يشتمل على التعريف بأنواع التعبدات من العبادات، والعادات والمعاملات، وما يتبع كل واحد منها من المكملات.

والثالث: يدخل في ضمنه النظر في ثلاثة مواطن: الموت وما يليه، ويوم، ويوم القيامة وما يحويه، والمنزل الذي يستقر فيه، ومكمل هذا الجنس الترغيب والترهيب، ومنه الإخبار عن الناجين والهالكين وأصولهم، وما أداهم إليه حاصل أعمالهم[9].

فهذه الموضوعات التي فصلها الشاطبي ينظمها القرآن الكريم، وتنظمها السنة المطهرة فمعرفة الخالد جل جلاله، وما يتعلق بذلك ومعرفة كيفية العبادة، التي تنتظم الشعائر وشؤون الحياة من أخلاق ومعاملات ونظم سياسية واجتماعية واقتصادية جاء مفصلا في الكتاب والسنة، ومعرفة الأدوات الصحيحة التي يؤخذ بها ما في الكتاب والسنة ضروري جريا على قاعدة "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب

وإذا قررنا ذلك نقرر ــ أيضا ــ أن أصالة الفكر الاجتهادي في أن يستوعب كل هذا، فإذا اعترض قائل بأن هذا ما لا يتسع له العمر، وليس من الميسور على الإنسان بعد أن كثرت الشروح، وزاد الكلام، وألفت المطولات في هذه العلوم فلا منا ص من التخصص.

أقول: إذا سلمنا بكثرة المؤلفات وقصر العمر فإن ذلك لا يعفينا من الإقرار بما يلي:

1 ــ لا يكون للمفكر أصيلا إلا إذا استوعب ما لا بد منه من كل الفروع السابقة. فلا بد له من معرفة أدوات فهم الكتاب والسنة، ومعرفة الأصول العامة التي يحتويها كل علم من هذه العلوم لأن هذه الأصول تسري في البناء الاجتهادي كما يسري الدم في الجسد.

2 ــ لا يكون الفكر أصيلا إلا إذا تحققت الموافقة الموضوعية في فكره بحيث إذا تكلم في العبادة لا يتناقض مع العقيدة، وإذا تكلم في المعاملات لا يغيب عن باله أثر العقيدة والعبادة، وإذا كتب في النظم وجدت فكرا منسجما موافقا لما جاء في الكتاب والسنة

[9] ــ الموافقات 2/280/281

3 ــ التخصص في علم يعني التخصص الجزئي وبجمع تكاملي ولا يمكن القول عن المتخصص أنه مفكرا وإنما يقال فلان مفسر وفلان محدث، وفلان فقيه وفلان مؤرخ وفلان أصولي ... وهكذا.

4 ــ وجود المتخصصين ضرورة لفهم الجزئيات في علومها وإلى جانبه تفرض ضرورة وجود المفكر الذي يستوعب أساسيات هذه الفروع، ويصهرها في بوتقة جامعة ضرورة أخرى لا غنى عنها، فنحن في حاجة إلى المفكر الأصيل الذي يصهر فيه أساسيات العلوم الإسلامية وتتكون لديه النظرة الكلية، ويمتلك المنظار الإسلامي الذي يعرف به حقائق ما يأتي مع تقلب الأيام والليالي، ونحن في حاجة إلى المفكر الأصيل الذي يؤصل ويواجه، ولو كان لنا أن نقرب المعنى، لقلنا إننا أمام رغبة في إقامة بناء قوي متناسق جميل، فماذا يطلب منا لإقامة هذا البناء.

إن المتخصص في فرع من الفروع عليه أن يتقنه، وأن يقدم عمقا في تخصصه، وهذا التخصص لا يمنحه وقتا، ولا استعدادا لمتابعة ما يجد في غير تخصصه، وقد كفاه المفكر هذا الأمر، فالمفكر يفيد من تعميق المتخصصين لموادهم، ويكون من ذلك بناء قويا في مواجهة التيارات المعاصرة. ولكن هل معنى ذلك أن المفكر يحجر عليه التعمق في فروع العلوم وجزئياتها؟.

اقول لا، بل يضطر أحيانا أن يتعمق في مسألة تواجهه أكثر مما يتعمق المتخصص ولكن لا ينبغي أن يحصر نفسه دائما في جزئيات العلوم.

إنه لا يعذر في الجهل بكلياتها، وما لا بد له منها، لتتصرف مهمته بعدها في صياغة البناء الفكري، وفي المحافظة على أصالته، وفي بث الحيوية والنشاط الدائم فيه، وفي تجديد شبابه وقوته، وفي مواجهة المغيرات عليه، وفي الدعوة إليه.

ويطرح سؤال آخر، هل يستطيع المتخصص أن يقوم بدور المفكر؟

أقول أنه يستطيع أن يخرج من حدود تخصصه إذا عرف خصائص المفكر، وأن دوره أن يجمع الأساسيات في بوتقة جامعة، فإذا آنس من نفسه هذا، وجد فيه كان مفكرا، وعلى مثل هذا كان كثير من

مفكرينا المسلمين الذين اشتهروا بالتخصص في علوم بعينها، ولم يفقدوا النظرة الجامعة، فمنهم من اشتهر بكونه مفسرا، وله فكره العام المتكامل، ومنهم من عرف واشتهر بالحديث وعلومه، ومنهم من عرف بالتاريخ والسير؛ ومنهم من عرف بعلم التوحيد، ومنهم من عرف بالفقه، وكانت لهم النظرة الموسوعية، ولذلك كانت الموافقة الموضوعية في غاية الوضوح لديهم نظريا وعمليا، وكان فكرهم بذلك فيه الأصالة والمفكر الآن هو الصورة التي تعيد مثل هذه الموسوعية، وإن كانت بدرجة أخرى.

الموافقة المنهجية:

بتحقق الموافقة الموضوعية، يستلزم بعدئذ تحقق الموافقة المنهجية التي تعني التعامل مع نصوص الكتاب والسنة بطريقة منهجية صحيحة معتمدة على أهم الوسائل المنهجية العلمية المحققة في نهاية الأمر أهم الغايات و المقاصد.

فسلامة منهج التعامل و الأخذ توصل بل شك إلى أهم النتائج و الغايات والمقاصد، وعدم سلامة المنهج يؤدي في النهاية إلى نتائج غير مرضية ولا محققة للغايات و المقاصد المرجوة من الآخذ المفكر.

وتحديد مواصفات الموافقة المنهجية لا بد تبيان معنى الموافقة و التي أقصد بها المطابقة أو المقاربة المنهجية، لا سيما طريق يحقق أهم الغايات المرجوة.

مواصفات المنهج الذي تقصده:

ا ــ الارتباط الشامل بالنصوص، فهما وتطبيقا.

فالتعامل مع النصوص يستوجب إحضار الجانب العقلي مصحوبا بأدوات التعامل مع النصوص، فيكون الارتباط محصن بالنص و العقل فندمج النص مع العقل فينتج أهم المقاصد و الغايات المرجوة فلا النص يحجر على العقل ويهمله، و لا العقل يعمل ويجتهد في غياب النص.

وبهذا يدور العقل في رحاب الكتاب و السنة مستنيرا بأدوات التعامل مع النصوص التي ذكرها أهل العلم.

إن التعامل مع النص هو المنهج السليم الذي يحافظ على صفاء الفكر وسلامة المقصد.

وفي غياب هذا التداخل بين النص و العقل بحيث يهمل النص فإن التلبيس المنهي عنه سيكون هو المقصد، وهذا أمر نهينا عنه شرعا يوضحه قوله تعالى: " ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق و أنتم تعلمون ".

ذلك أن ربط الاستنتاج العقلي بمنهج التعامل مع النص أمر يجعل الفكر في دائرة المحافظة المقصودة شرعا.

وهذا الارتباط الذي أومأنا إليه هو الأساس المقصود في هذا البحث بمعنى أنه: بقدر ما يكون الارتباط تكون التأصيل وبقدر ما يكون الانفعال يغيب التأصيل.

فالمعادلة مبنية على فكر الارتباط المنهجي بين العقل و النقل فالمفكر المجتهد يسلم منهجه وفقا لمعالم الارتباط بالنص ويكون بذلك محافظا على الروح التي يحدو بها النص و الأمثلة على هذا كثيرة، خذ مثلا: منهج البحث في علم أصول الفقه فإن الحديث عن المنهج يرتبط أساسا بالحديث عن الأحكام المستنبطة و المقصودة شرعا، وبهذا يطرح السؤال هاهنا على النحو التالي: ما هي غاية ومقصد البحث في هذا العلم؟

1 ــ تحديد غاية البحث

2 ــ تحديد طريقة البحث

3 ــ تحديد معالم الطريقة أو المنهج المتمثل في سبيل الكتاب و السنة.

إن غاية علم أصول الفقه محددة في أقطاب أربعة مقصودة حددها أهل العلم وهي غاية مقصودة تتحقق وفق منهج نمائي مزدوج يجمع بين العقل و النقل. وبهذا فإن الفصل بين العقل و النقل أمر يؤدي إلى غايات غير محمودة ونتائج غير مرضية.

والمستقرئ لمنهج البحث في علم أصول الفقه أو أي علم يلحظ سمة الترابط بين النقل و العقل. والمستقرئ لنصوص القرآن و السنة وعمل السلف من المتقدمين و المتأخرين يلحظ ذلكم المنهج المعتمد في تحرير محل النزاع بناء على أهم القواعد الأصولية المعتمدة في علم أصول الفقه.

وأخيرا فإن الأصالة تكون في الموافقة للمنهج السليم في إثبات الحجج والأدلة وطرقة الاستنباط، وعلى هذا كان أصحاب النبي ﷺ، حيث كانوا يعتمدون إقامة الحجة بالدليل النقلي و العقلي وأخرى اعتماد العقل في صدود روح و مقصد النص، ... فإن غاب النص التمسوا ذلك في روح النص ومقصده، ولم يخرجوا عن هذا المنهج السليم في إثبات الحقائق والأحكام وحجية الأدلة وسلامة التفريع عليها ولم يزيدوا في إثبات هذه القواعد التي هي أمهات الأصول.وإن تجاوزها استأنسوا بما هو حجة من أقوال السلف والخلف.

وما ركبوا ظهر اللجاج في وضع المقاييس العقلية وترتيب المقدمات وتحرير طرق المجادلة وتذليل طرقها، و مناهجها وكل ذلك لعلمهم بأن ذلك لعلهم بأن ذلك مثار الفتنة ومنبع التشويش[10].

إذن فالمستقرئ لكلام من السلف وأهل العلم يلحظ بنبيهم الجاد لمسألة الترابط المنهجي بين النص و العقل و اعتماد المنهج القرآني في إثبات الحقائق.

يقول الغزالي: ((فأدلة القرآن مثل الغذاء ينتفع به كل إنسان و أدلة المتكلمين مثل الدواء ينتفع به آحاد الناس ويستنصر به الأكثرون، بل أدلة القرآن كالماء الذي ينتفع به الصبي و الرضيع و الرجل القوي، وسائر الأدلة كالأطعمة التي ينتفع بها الأقوياء مرة ويمرضون بها أخرى ولا ينتفع بها الصبيان أصلا))[11].

ويقول ابن تيمية: ((لقد تأملت الطرق الكلامية و المناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلا ولا تروي غليلا ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن ... ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي))[12].

فالارتباط بالنص في كتاب الله وسنة النبي ﷺ من الأصالة في الفكر ومن لوازم هذا الارتباط لتحقيق الأصالة،و الإحاطة بجو النص و المناسبة التي ذكر فيها النص حتى يكون فهمه سديدا ففهم النص وإزالة على الواقعة وحصر مستلزمات ذلك هو المنهج المراد الذي يحقق التوافق و الموافقة، وهو الذي قصدنا منه الموافقة المنهجية في بداية الكلام.

10 ــ التفكير الفلسفي في الإسلام. د/ عبد الحليم محمود 124.
11 ــ النبوة و الأنبياء وعن الجام والعوام عن علم الكلام ــ 20.
12 ــ الفتوى الحموية الكبرى 91.

ومن التأصيل نضع النصوص في مواضعها وعدم توجيهها إلى الجهة المرادة أو غير المرادة.

ب ـ منهج الاتساق أو الانتظام:

إن التعامل مع كتاب الله وسنة رسوله ﷺ يقتضي اعتماد المنهج المتسق لأنه هو المنهج المستمد من القرآن و السنة و المفكر المجتهد الذي يعتمد هذا المنهج يكون موفق في منهجه للكتاب و السنة. و المستقرئ لنصوص الكتاب و السنة يلمس ملامح هذا المنهج الانتظلمي في شتى المجالات.يوضح ملامح هذا المنهج ذلك العطاء المتسق المتكامل المنتظم في نصوص القرآن و السنة. فنصوص الوحي حينما تعالج إحدى القضايا إنما يكون العلاج على نص متكامل ومنتظم، يوضحه تكلم النصوص التي تعالج كبريات القضايا المتعلقة بالعبادة، فأنت ترى كيف يقدم الإسلام عطاءه المتكامل للإنسان بوقعه المادي و الروحي، وهو في عطائه هذا يلزم منهج التناسق و الانتظام و الاتزان دون إفراط ولا تفريط. ((وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين)). وفي جانب الاقتصاد يلمس المفكر ذلكم التناسق بين الصادرات و الواردات في اتزان دون إفراط ولا تفريط يوضحه قوله تعالى((وكلوا وأشربوا ولا تسرفوا إنه لايحب المسرفين)) سورة الأعراف 36. ((وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون)) المائدة 88. ((ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطنه حسب ابن آدم القيمات يقمن صلبه فإن لم يفعل فثلث طعام، وثلث شراب وثلث للنفس))[13]. وهكذا يلحظ المستقرئ لنصوص الوحي ذلك المنهج المنسق الذي يدعو إلى الالتزام بالحلال الطيب وعدم الإسراف وعدم طغيان جانب على جانب، بل ينعى ذلكم الذي يهتمون بمتاع الحياة الدنيا ويهملون الآخرة.((و الذين كفروا يتمتعون ويأكلون كما تأكل الأنعلم و النار مثوى لهم)) محمد 12.

وقل هذا في الجانب المادي والغريزي حيث يضع في ذلك، ذلكم المنهج المتسق الذي يحدد كل المحاذير وكل المخاوف إلى جانب هذا يطلق للإنسان حرية معتدلة تحقق له أغراضه ومقاصد حياته. إن

[13] ـ رواه أحمد وابن ماجة والحاكم، منهاج المسلم 131.

الإسلام لا يتجاهل واقعية الإنسان في خلفته، إنه يحقق هذا السمو في إطار الإنسان المادي و الروحي و العقلي والقلبي، يوضح هذا السمو تكلم الحادثة التي يرويها السنامان ((عن أنس رضي الله عنه قال (ثلاثة جاء رهط إلى بيوت أزواج رسول الله ﷺ يسألون عن عبادته فلما أخبروا كأنهم تقالوها، قالوا: أين نحن من رسول الله ﷺ ؟ وقد غفر له ما تقدم من ذنبه و ما تأخر.

قال أحدهم: أما أنا فأصلي الليل أبدا

وقال الآخر: وأنا أصوم الدهر ولا أفطر

وقال الآخر: وأنا أعتزل النساء ولا أتزوج أبدا، فجاء رسول الله ﷺ إليهم فقال: أنتم الذين قلتم كذا وكذا ؟ أما و الله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، ولكني أصوم ، أفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني))[14].

هكذا يكون المنهج متسقا متناسقا يجمع بين العقل و النقل وبين المادة و الروح في اتزان واتساق لا يطعن جانب على آخر.

من أجل هذا نقول إن الموافقة المنهجية في الفكر و النظر و الاجتهاد و التعلم والتعليم هي الأصالة أو التأصيل. نجا في هذا المنهج بعد عن التأصيل فاعتماد منهج الموافقة لكتاب و السنة في خطوطه العريضة وأبعاده و مقاصده هو التأصيل المراد من البحث العلمي وهو التأصيل المقصود وأصالة وتتبعا.

3 ــ الموافقة في الغاية و المقصد.

ويتحقق التأصيل في فكر المفكر و المجتهد و المعلم و المتعلم إذا قصد في فكرة الغايات المرادة من النصوص المحددة في المقاصد الشرعية وهي الضرورية و الحاجية و التحسينية.وتحقيق هذه الغايات و المقاصد يجب التركيز على أمرين:

الأول: الموافقة بين النظرية و التطبيق: أي العمل على تحقيق النظرة الشمولية الجامعة بين الفكرة و العمل أي بين النظرية و التطبيق حتى يتحقق المقصد من ذلك وبهذا تكون الموافقة بين القول و العمل فيتجنب الإنسان الوقوع في مقت الله ((لم تقولون ما لا تفعلون مقتا عن الله أن تقولوا ما لا تفعلون)).

---

[14] ــ رواه الشيخان حديث 158.

وانطلاقا من هذا النص القرآني قرر العلماء: أن المقصد من العلم العمل يقول أبو حاتم محمد بن حبان ((العاقل لا يشتغل في طلب العلم إلا وقصده العمل به، لأن من سعر فيه لغير ما وضعنا إزداد فخرا وتجبرا وللعمل تركا وتضييعا، فيكون فساده في المتأسين به فيه أكثر من فساده في نفسه ويكون مثله كما)) قال الله تعالى: ((ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم ألا ساء ما يزرون)). النمل

وبهذا النص يتضح أن لا قيمة للفكر إذا يؤثر في السلوك وربط السلوك بالعلم أمر مقصود لذاته. وبهذا النهج التوافقي المتمثل في الجمع بين الفكر و السلوك يكون التأصيل فأصالة المفكر تكمن في مراعاته للجوانب السلوكية العلمية، وتجافي الفكر للسلوك العلمي هو تجافي جانب التأصيل فكر المفكر عموما.

وخلاصة ما سبق أن الفكر لا يكون إسلاميا أصيلا إلا إذا هدف إلى عمل شرعي له غاية شرعية.

ولعل من أسباب الفصام الظاهرة في مجتمعاتنا تعود أساسا إلى ذلك الفصام القائم بين الفكر و العمل بمعنى آخر ذلك الفصام الحاد القائم بين العلم و السلوك.

وهذا بدوره أدى إلى اتساع دائرة الجهل بحقائق وثوابت وغايات و مقاصد الإسلام. وفي مقابل هذا سهل الترويج للفساد العلمي و العملي في مجتمعاتنا العربية و الإسلامية.

الثاني: عندما يتحقق التأصيل في المواقف الموضوعية، و تتحقق الغية الفكرية بعنصرها الجامع بين النظرية و التطبيق و الجامع بين عناصر الوحدة الموضوعية دون الجزئية يتحقق بذلك: الوحدة الفكرية التي تعني الفهم الكلي لعناصره الوحدة و السعي وراء ذلك لتطبيق الجانب العملي الشرعي.

فالوحدة الفكرة هي التي تحقق الجمع بين عناصر الوحدة الموضوعية وغياب هذه الأخيرة يؤدي لا محالة إلى الافتراق و التطاحن و الاقتسام و عدم الاتزان.

ألا ترى كيف غابت هذه الأخيرة في سلوك بعض الطوائف التي اعتنت بجانب و أهملت الجانب الآخر، فالفريق الذي يعتني بجانب الروح ويهمل الجانب المادي حتى يعد الخارج عن هذا السلوك خارج

عن جادة الصواب وفريق يعتني بالفعل ويهمل النعل إلى درجة تجعل الخصم خارج عن سواء السبيل وكذا العكس.

ويأتي الفريق الثالث ليؤول النصوص ويخرجها إلى ما يريد ممتطيا متن المجاز ويعد الآخذين بمسلكه من الخارجين عن سواء السبيل، وفي المقابل تجد من ينكر التأويل جملة وتفصيلا، وهكذا.

وفي ضوء هذا أو نشأت الفرق والطوائف وفي غياب الوحدة الفكرية المعتدلة المتناسقة المتزنة اشتغلت هذه الفرق بالخصومات و الجدل العقيم. فتنتج عن ذلك ذهاب الريح و الهبة، فضاعت بذلك الغاية المقصودة من حقيقة التأصل. ذلك أننا نقرر أن الوحدة الفكرية تعد أدلة الأصالة والتأصيل الفكري.

وحتى يحمل الكلام على غير تحمله أود أن أحدد المراد و تحقيق من الوحدة الفكرية: و التي أعني بها جواز تعدد وجهات النظر الساعية إلى تحقيق العلم و العمل الغاني الشرعي. فالخلاف مشروع ما حقق الغايات الشرعية وسلك المسالك الشرعية وإنما المذموم هو الاختلاف المضاد الذي يبعد الحق.

فالخلاف الذي ينسجم مع غايات الشرع أمر مقصود لذاته و لغيره، أما الخلاف الذي يؤثر سلبا في الوحدة الموضوعية أو الوحدة الفكرية لا يقبله الإسلام ولا يقره. فيكون مع الخلاف حينئذ صفاء النفس وحفاظ الود فاختلاف الرأي لا ينبغي أن يفسد للود قضية وبذلك تتم الموافقة الموضوعية والغانية و المنهجية فيتحقق بذلك التأصيل، ويتم التناسق بين الضروري و الحاجي والتحسيني وينتفي الحرج والضيق في كل عصر وكل بلد، ويتم التناسق بذلك بين قواعد الفصلية الأصلية القنصلية وبين حاجات الناس

في ضوء: تغير الفتوى بتغير الزمان و المكان و الحال.

وفي ضوء: تحقيق المصلحة.

في ضوء: الأدلة الجزئية الخاصة و العامة.

في ضوء: ثبات الأحكام الشرعية وتغيرها.

وبهذا يتحقق التأصيل ويتوافق مع كل جديد في ضوء نظرية التجديد والاجتهاد. فالجميع بين التأصيل و التجديد في ضوء نظرية الوسطية، مقصود شرعا..

وبناء على هذا يتضح أن الوحدة الموضوعية و الفكرية يجب أن يحدد لها الإطار العام، الذي لا يجوز تجاوزه وبهذا تكون الوحدة الفكرية تدور في رحاب التأصيل الشرعي غير مبتعدة عن غاياته ومقاصده. و هذا يجعل مسار الفكر مستقيما متناسقا متزنا.